انتفاضات الفلاحين ضد أسرة محمد علي - د علي بركات

٣٠/ربيع الأول/١٤٤١
٠٧:٠٥ م

الفلاحون فى مواجهة النظام الاجتماعى

من الصعب القول بأن انتفاضات الفلاحين ضد السلطة فى الفترة السابقة للثورة العرابية كانت تحمل مضموناً اجتماعياً أو حتى طابعا سياسياً وإنما كانت نوعا من المقاومة التلقائية وغير المنظمة فى مواجهة المظالم المتعددة التى وقعت عليهم فى تلك الفترة وامتدت على جبهة عريضة شاركت فيها أسرة محمد على والطبقة الحاكمة من الأتراك والشراكسة والأجانب وبعض عمد ومشايخ القرى .

وقد تركزت مقاومة الفلاحين خلال هذه الفترة بصفة رئيسية حول السخرة والضرائب .

واتخذت فى عهد محمد على ثلاثة مظاهر محددة :

١ — **الهرب من الأرض** : نتج عن العوامل السابقة والأعباء المترتبة عليها أن أصبح استمرار حيازة الفلاح للأرض عبئاً يصعب احتماله وأضحى الهرب من الأرض إحدى السمات المميزة لعصر محمد على ففى سنة ١٨٢٧ أصبحت هـذه الظاهرة تقلق محمد على نفسه الذى طاف بأنحاء البلاد بحثا عن علاج لهجرة الفلاحين المستمرة (١) ، وما لبثت التشريعات أن تناولت هذه الظاهرة التى أصبحت عامة ففى سنة ١٢٤٥ (١٨٣٠/٢٩) صدر قانون الفلاحة وجاء فى إحدى مواده « إذا هرب أحد المشايخ أو الفلاحين من بلده إلى بلدة أخرى فعلى مأمور الجهة أو ناظر القسم أن يرسل بحضورهم ويسألهم عن الأسباب التى دعتهم للهرب من بلادهم فإن احتجوا أن أسباب هربهم هو إغراء القائمقام أو الشيخ لهم بذلك فيضرب كل منهم ٥٠ كرباجا جزاء انقياده للغرى » وفى المادة التالية « إذا

---

(١) د هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

هرب القائمقام أو الشيخ منفرداً أو مع غيره من الفلاحين عند طلب المال ففى المرة الأولى يضرب القائمقام ٣٠٠ كرباج وفى الثانية ٥٠٠ كرباج وفى الثالثة يعزل أما الشيخ فيضرب ٢٠٠ كرباج فى المرة الأولى وفى الثانية ٣٠٠ كرباج فإن هرب للمرة الثالثة يجازى بالرفت » .

وفى مادة ثالثة « .. إذا ترك أهالى قرية أطيانهم الممنوحة عليهم وهربوا ثم حضروا بعد فوات زمن التحضير فأمثال أولئك أولا يتحصل منهم الميرى على الأطيان التى تركوها بالتمام ويضرب كل شيخ ٣٠٠ كرباج تأديباً لهم »[1] .

وفى مواجهة هذه المشكلة أصدر محمد على أمراً يحظر فيه حركة الفلاحين من القرى إلا بتذاكر مختومة وفى ٢٥ صفر سنة ١٢٤٥ عززه بأمر آخر صدر إلى رئيس مجلس ملكيته ونشر بعموم الجهات أخضع فيه كل من يلبس زى الفلاحين لنظام تذاكر المرور « .. أنه فيما سبق تحرر بشأن اعطاء تذاكر المرور لأهالى القرى المتوجهين من بلد إلى آخر بحيث تكون مختومة من مأمور الجهة وبما أن بعض أهالى مصر وبولاق ومصر القديمة والإمام وقايتباى والحسينية أرباب صنايع ومتزيين بالملابس كهيئة الفلاحين وكذلك طلبة الجامع الأزهر ولذلك نرى معاملتهم مثل أهل القرى »[2] .

ورغم كثرة التشريعات والأوامر الصادرة فى هذا الشأن فإن الهرب من الأرض كان مستمراً فقد بلغ عدد الهاربين من الفلاحين بالشرقية ٦٠٠٠ فلاح فى سنة ١٨٣١ وبلغ عدد الهاربين الذين قبض عليهم فى الاسكندرية ١٠ آلاف فلاح إلى جانب

---

(١) سجل مجلس ملكية الجزء الت الدولة بالقانون الفلاحة الذى سنه مجلس الملكية سنة ١٢٤٥ هـ ، ص ٣٥ ، ٣٦ — أيمناً فخرى زغلول ، المحاماه ، مصر سنة ١٩٠٠ ، حيث أورد منتخب من قانون الفلاحة ، ص من ١٠٠ — ١١١ .

(٢) سجل مجلس ملكية ، ٢ ص ٢ — سجل ديوان خديوى من إنشاءا سنة ١٢١٦ هـ .

ملاحظات حرة صفحة ٢

٥٠٠٠ فلاح آخر سبق ضبطهم وفى سنة ١٨٣١ أرسل محمد على الجنود لمحاصرة الهاربين فى المدن الكبرى وفى أطراف الدلتا وأعادهم إلى قراهم(١) .

ومنذ ذلك الوقت أصبحت الأوامر تصدر دوريا بالقبض على الفلاحين الذين يغادرون قراهم بحثا عن العمل فى مكان آخر وصدرت الأوامر إلى رؤساء القرى بأن يسلموا الفلاحين الذين لا ينتمون إلى قراهم وفى سنة ١٨٤٤ حكم على شيخ قرية قرية من القاهرة بالإعدام لأنه ساعد الفلاحين على مراوغة السلطات .. وعلق منشور عام فى كل انحاء الاسكندرية يصف تنفيذ الحكم وصفاً تفصيلياً ويأمر جميع الفلاحين الموجودين بالاسكندرية بالعودة إلى قراهم ، وكانت القوات العسكرية تساعد السلطات المدنية فى جمع الفلاحين مع زوجاتهم وأطفالهم الذين كانوا يسيرون إلى قراهم تحت حراسة عسكرية . وقبل الحرب السورية الأولى كان هرب الفلاحين يتم إلى سورية لكنهم بعد سنة ١٨٣٢ كانوا يلجأون إلى المدن المصرية أو إلى الصحراء (٢) أو إلى أبعاديات كبار الملاك . ورغم عنف الإجراءات التى يلجأ إليها محمد على فى مواجهة الفلاحين فقد خربت قرى بأكملها وأشرفت أخرى على الخراب(٣).

أما ظاهرة الهرب من الشفالك فكانت أشد ، فالفلاحون الذين كانوا يتعرضون للعذاب وسوء المعاملة من كل جانب كانوا يهربون من الأرض ثم يعادون إليها

---

(١) Crouchely, Op Cit. P 52.

(٢) Laods, D.S. Op, Cit. P 78.

د . هيلين ريفلين ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٣) دار الوثائق ، محفظة رقم ٤٢ ، سجل ٨٥ معية تركى وثيقة ١٧٢ ، إرادة إلى ملتزم عموم المحاسبات المصرية بتاريخ ٢٢ المحجة سنة ١٢٥٢ هـ ، دفتر نمرة ١٣ معية تركى ورقة ٧٨ أمر نمرة ١٠١٧ فى ٩ ربيع الأول سنة ١٢٤١ هـ من الجناب العالى إلى حاكم المنصورة ، سجل ١١ معية تركى ، مكاتبة رقم ٧٠٤ فى ٨ ذى القعدة سنة ١٢٣٧ هـ ، أمر عالى إلى حاكم الجيزة .

بالقوة وكانت الأوامر تصدر لمشايخ القرى بأن يسلموا كل فلاح لا ينتمى إلى القرية وإلا تعرضوا لأشد ألوان العقوبة وبعد جمع الفلاحين كانوا يعادون مع أسرهم إلى القرى التى هاجروا منها ويقول بارنت[1] فى برقية له ١٦ مارس سنة ١٨٤٥ إلى حكومته « إن عدد الأسر التى هربت من مديرية البحيرة بلغت ١٢ ألف أسرة وأن عدداً من الفلاحين قد أعدموا لأنهم حاولوا الهرب »[2] ، وفى الوقت الذى كان البعض يهربون من الأرض كان الملاحون الباقون يخربون محصولاتهم أو يحرقونها .

٢ ـ احراق وتخريب المحاصيل :

ليست لدينا حوادث محددة لحالات إحراق أو تخريب المحصولات التى كانت تتم كنوع من مقاومة الفلاحين لنظام الاحتكار لكن يبدو أن هذه الظاهرة قد حدثت فى مديريات الصعيد قبل غيرها من المديريات وأنها كانت من الكثرة بحيث أصبحت سنة ١٢٤٢ (١٨٢٧) موضع شكوى مأمورى الاقاليم الصعيدية ففى إرادة صادرة فى ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٤٢ (يونيو سنة ١٨٢٧) إلى كتخدا بك مأمور مصالح الاقاليم الصعيدية نجد إشارة صريحة لظاهرة احراق الفلاحين لاجرانهم حيث ورد بها مانصه « لقد اطلعنا على خطابكم المفصل الذى أشرتم فيه إلى أن أهالى الصعيد قد دأبوا على ترديد كلمات الخايف والسقمان وأكل الهودة وكثيراً ما أوقدوا النار فى الاجران عمدا وأنه كان انضم أخيراً على ذلك أكل قار أيضا إلا أن الأمر يقتضى نظر بعض الاعتبارات بوجوب عدم الاصغاء إلى مثل هذه الأقوال والالتماسات حيث يجب تحصيل المال بتمامه . . . »[3] .

---

(١) قنصل بريطانيا فى مصر (١٨٤١ — ١٨٤٦) .

(٢) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ١٠٣ ، ١٠٤

(٣) دار الوثائق ، محفظة رقم ٤٢ ، سجل ٧٣٤ خديوى تركى وثيقة رقم ٣٤٣ ص ٩١٦ ، إرادة إلى كتخدا بك المأمور على مصالح الاقاليم الصعيدية بتاريخ ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٤٢ هـ

ملاحظات حرة صفحة ٤

ومع سنة ١٢٤٥ (١٨٣٠/٢٩) أصبح إحراق المحاصيل ظاهرة تكاد تكون عامة يتعرض من يرتكبها لأقصى العقوبات التى وصلت إلى حد السجن مدى الحياة حيث نصت الجزاءات المدونة بقانون الفلاحة على أنه « إذا أحرق أحد المشايخ أو الفلاحين جرنه تخلصا من مال الميرى على ظنه قتل هذا الخائن لنفسه وللميرى يجازى بإرساله للديوان مدى حياته »(١) .

وبعد صدور لائحة الفلاحة بعشر سنوات كان احراق المحاصيل لا يزال مستمرا كظاهرة يعاقب عليها القانون حين نص قانون نامة السلطانى الصادر فى ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ (نوفمبر سنة ١٨٣٩) على أنه « إذا أحرق أحد الفلاحين أو مشايخ البلاد جرين نفسه أو أصنافه عامداً زاعماً أنه بذلك يرفع عنه أموال الأطيان لحيث أنه رفع منه هذا الجنون فى حق مال نفسه وفى حق الميرى لزم أن يعامل بمقتضى ما تقرر فى المادة ١٣ »(٢) .

والنتيجة التى يمكن الوصول إليها من ظاهرة إحراق المحاصيل هى أن الفلاحين لم تعد لهم أية مصلحة فى الإنتاج وإنما مصلحتهم فى النهاية تتركز فى حرمان محمد على من الحصول على نتائج عملهم . ولم يكن ذلك كافياً فعمد البعض إلى المقاومة المسلحة فى شكل انتفاضات ضد السلطة .

---

(١) سجل مجلس ملكية ، ص ٣٥

(٢) دار المحفوظات ، قانون نامة السلطانى الصادر فى ٢٦ سنة ١٢٥٥ المادة ٢٣ من الفصل الرابع ، ص ٢٣ ، ٢٤ — تحدد المادة ١٣ أنواع العقوبات على أساس « إذا كانت الأصناف المحروقة لا تزيد عن ٥٠٠ قرش يعاقب الجانى إما بضربه ٢٩ جلدة أو يوضعه فى القيد بالمقزوز من شهر لغاية ثلاثة شهور أما إذا كانت القيمة تزيد عن ذلك وكان الذى قام بهذا العمل له سابقة وجوزى عليها ثم عاد إلى ذلك ثانية لزم إرساله إلى الديوان مدة من سنة إلى خمس سنوات » المصدر السابق، ص ٣٠ .

ملاحظات حرة صفحة ٥

٣ ـ انتفاضات الفلاحين :

لم يكن الهرب من الأرض سوى نوع من المقاومة السلبية وحتى إحراق المحاصيل لم يخرج عن هذا المضمون . أما المقاومة الايجابية فقد اتخذت شكل مجموعة من الهبات أو الثورات الصغيرة التى قام بها الفلاحون خلال حكم محمد على . ففى سنة ١٨١٢ وقعت قلاقل ضد جباة الضرائب والقوات المصاحبة لهم فى الصعيد ورغم إخماد التمرد بقسوة ووحشية حين أحرقت قرى كثيرة وذبح سكانها فإن الفلاحين واصلوا مقاومتهم لسلطات محمـــد على .. ففى مايو سنة ١٨٢٣ أعلن الفلاحون العصيان فى مديرية المنوفية ضد التجنيد والضرائب الباهظة لكن سرعان ما أخمد التمرد وعوقب المتمردون عقاباً شديداً (١).

ويشير Baer إلى ثلاث هبات أو حركات ثورية الفلاحين فى الصعيد حدثت فى الفترة من ١٨٢٠ — سنة ١٨٢٤ تركزت جميعها فى منطقة قنا وما حولها (٢) الأولى منها حدثت سنة ١٢٣٦ (١٨٢١/٢٠) واشترك فيها حوالى ٤٠ ألف فلاح لكن سلطات محمد على تمكنت من إخمادها فى النهاية . غير أنه لم يكد يتم القضاء على هذه الحركة حتى اندلعت حركة ثورية أخرى سنة ١٢٣٨ (١٨٢٣/٢٢) بقيادة شخص يدعى أحمد لقب نفسه بالمهدى وتمكن من حشد عدة آلاف من أهالى القرى المجاورة لقنا .

وتمكن عن طريق المساعدات التى حصل عليها من الفلاحين من طرد موظفى الحكومة المركزية وإقامة نوع من النظام المستقل وأعلن أن هدفه هو إسقاط النظام الذى أقامه محمد على ـ غير أن هذه الحركة مالبثت أن قمعت بعنف لم يسبق.

---

(١) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ١٦١ ، ٢٩١ .

(٢) Baer G. Studies In the Social History of Modern Egypt, PP 96—98.

له مثيل وذبح مئات الفلاحين[١]. ويعترف محمد على بأن المنطقة « أصيبت بالاضرار سنة ١٢٣٨ خراجية من جراء واقعة المهدى »[٢]. وأن الفلاحين الذين فروا من قراهم خلال تصفية الحركة لم يعودوا إليها حتى بداية سنة ١٢٤٠ [٣] (١٨٢٤) حين اندلعت الحركة الثالثة التى شهدتها هذه المنطقة بقيادة رجل مغربى قدم من الحجاز يدعى أحمد ابن ادريس فى ابريل سنة ١٨٢٤ وامتدت من إسنا إلى اسوان ووصلت فى النهاية غاراتها إلى جرجا عندما صدرت الأوامر للقوات بالتقدم لإخمادها لكن الجنود الفلاحين ماليثوا أن انضموا الثائرين الذين استمرت حركتهم نحو ستة أسابيع أمكن بعدها القضاء عليها عن طريق قوات تركية تساعدها قوات من البدو [٤] ، ويلاحظ أن الفلاحين فى الصعيد كانوا دائمى التمرد على حكم محمد على ففى ابريل سنة ١٨٣٨ وقع تمرد فى مديرية منفلوط عندما رفض السكان أن يقدموا المجندين المطلوبين من المديرية وترددت كتيبة الفرسان المعسكرة فى المنطقة فى التحرك ضد المتمردين وقد أمكن إخماد هذا التمرد سنة ١٨٣٨ . ولا يعنى هذا أن حركات الفلاحين قد اقتصرت على الصعيد فقد حدث فى سنة ١٨٢٦ عصيان الفلاحين فى بعض قرى الشرقية بسبب الضرائب التى لم تكن تحتمل .. وقاد مشايخ القرى هذا العصيان المسلح الذى تكرر كظاهرة فى مناطق أخرى فى مصر[٥] .

---

(١) Ibid P 97.

(٢) محفظة رقم ٤٢ سجل ٧٣٤ خديوى تركى ، وثيقة رقم ٣٤٣ ، ص ١١٦ .

(٣) محفظة رقم ٤٢ سجل معية تركى ١٧ ، ص ٧٢ ، أمر رقم ٥١٧ فى ٥ ربيع الأول سنة ١٢٤٠ هـ ، إلى كتخدا أحمد أغا ناظر قنا وإسنا .

(٤) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٢٩١ ، ٢٩٢ .

Baer. G. Op. Cit, PP 97—98.

— عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٣٨٤ .

(٥) Baer. G. Op. Cit PP 98—99.

فقد شهدت الفترة الأخيرة من حكم محمد على عدداً من انتفاضات الفلاحين فى مناطق زراعة الأرز فى الشمال شهدها حكيكيان الذى ذكر أن كراهية الناس للحكومة قد زادت لأن الباشا أمر سنة ١٨٤٦ بزيادة المساحة المزروعة أرزاً ونتيجة لهذا الأمر لم تعد لدى الفلاحين القوى البشرية لزراعة حقولهم وكانت إجابتهم هى اللجوء للسلاح وإهمال أوامر الحكومة . وفى قرية القربان شرقية فر ٧٠ فلاحا من الذين جندوا للعمل فى مضارب الأرز والبالغ عددهم ١٨٠ . وفى بعض مناطق الشرقية قاد بعض مشايخ القرى انتفاضات الفلاحين المسلحة ورفضوا دفع الضرائب أو إرسال الفلاحين للاشغال العامة (السخرة) . وفى نفس العام ثار الفلاحون فى المنيا ولجأوا إلى السلاح حيث قتلوا بعض مشايخ القرى(١).

وليست لدينا معلومات كافية عن انتفاضات الفلاحين فى عهد عباس لكن يبدو أن الحكومة كانت تتوقع حدوث بعض القلاقل منهم فقد نصت التشريعات الصادرة فى أوائل حكم عباس على عدد من العقوبات لتوقيعها على الفلاحين الثائرين أو المتمردين فقد جاء فى البند ١١ من القانون الصادر فى ٨ رجب سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) ما نصه « إذا كانت أهالى إحدى البلاد قد عصت بالكلية وتجاسرت على إشهار السلاح وأرسل لهم الحاكم ولم يطاوعوه فإنه يتوجه لهم بنفسه فإن لم يطاوعوه أيضاً فيصير احاطة البلدة التى يحصل من أهاليها مثل ذلك وضبط المشايخ الكبار . وأكبر من يكون سبباً فى إيقاد الفتنة يرسل إلى اليمان بقيد الأبد وباقى الكبار يرسل كل منهم بميعاد ثلاث سنين وباقى المشايخ ومن رافقهم من الفلاحين يضرب كل منهم أربعمائة جلدة . وإذا حضر شيخ أو فلاح من سائر القرى إلى البلدة المذكور بقصد الإعانة فإن كان شابا يرسل إلى الجهادية وإن يكن كهلا يرسل إلى ليمان الاسكندرية بمدة ثلاث سنين » وتحدد المادة بعد ذلك أنواع العقوبات فى حالة استخدام الفلاحين الثائرين أسلحة نارية وحدوث إصابات أو وفيات .

---

(١) Ibid, PP 54 , 98

وجاء فى البند ١٤ من هذا القانون « إذا كان أحد مشايخ البلاد يتفق مع أحد الفلاحين أو يتفق فلاح مع جماعة من الفلاحين ويهجمون على ناظر البلد أو شيخها أو يضربونه بالنبوت أو بشىء من السلاح فيصير ضرب ذلك الشيخ أو الفلاح ثلثمائة جلدة ويضرب كل واحد من الفلاحين المرافقين له مائة جلدة . . . » . وتحدد المادة بعد ذلك أنواع العقوبات التى يجب توقيعها فى حالة استخدام أسلحة نارية فى ذلك الهجوم وحدوث إصابات أو وفيات(١).

ويلاحظ أنه ليست هناك فئة اجتماعية أخرى كانت السلطة تتوقع انتفاضها فلم تنص هذه التشريعات إلا على احتمالات الثورة من الفلاحين .

ورغم قلة المعلومات عن انتفاضات الفلاحين فى الفترة التالية فان موجة السخط التى أصبحت ملحوظة فى نهاية عهد محمد على استمرت خلال حكم عباس فترة أخرى تشير أوراق حككيان لحالة رفض من بعض مشايخ القرى ارسال الفلاحين للعمل فى السخرة ويظهر أن بعض قرى الجيزة قد ثارت فى الفترة ما بين موت عباس وتولى سعيد الحكم وإن كان ليست لدينا تفاصيل ما حدث(٢) .

وخلال الفترة المبكرة من حكم إسماعيل كان هناك قدر من القلق وعدم الارتياح بين الفلاحين فى الوجه القبلى عموما وعلى نطاق واسع فى منطقة أبو تيج . ومرة أخرى كانت أسباب هذا القلق هى السخرة بالإضافة إلى حقيقة جديدة وهى أن إسماعيل أرغم الفلاحين على العمل فى مزارعه الواسعة بأقل من الأجور العادية وقاد الانتفاضة رجل يدعى أحمد ادعى أنه من سلالة الرسول واعتبره الفلاحون « وليا » وأرسلت الحكومة آلاف الجنود وعددا من المدافع لمحاصرة الاقليم وسافر إسماعيل بنفسه لمواجهة هذه الحركة .

---

(١) قانون ٨ رجب سنة ١٢٦٥ هـ ، ص ٥ ، ٧

(٢) Baer G. Op. Cit. PP 54, 99

وبعد مقاومة عنيفة قتل الشيخ وحطم الجيش عددا من القرى وأجلى الفلاحين أو هربوا من قراهم . وربما كان وراء هذه الحركة أسباب دينية لكن انضمام الفلاحين لها بأعداد كبيرة وإصرارهم على مقاومة الحكومة بالقوة المسلحة يؤكد حقيقة رغبة الفلاحين وإصرارهم على مقاومة الحكومة تحت أى شعار(١).

ويذكر على مبارك تفاصيل هذه الانتفاضة التى يعرفها باسم واقعة فاو(٢) (١٢٨١/٨٠) (١٨٦٥/٦٤) وهى أن رجلا من الصعيد الأعلى يدعى أحمد العليب زعم أنه شريف — من نسل الرسول — وكان يتردد على هذه المنطقة واجتمع عليه كثير من الناس وتعاهدوا على طاعته . ويذكر على مبارك أن السبب المباشر لهذه الواقعة أن أمة مسلمة لجأت إليه من ظلم سيدها المسيحى فرفع المسيحى شكواه إلى الحكومة فطلب حاكم المنطقة من الشيخ تسليم الجارية فامتنع وتوجه إليه ناظر القسم فلم يعبأ به . وأظهر عدم المبالاة بالحكومة واجتمع عليه كثير من فلاحى القرى المجاورة فأرسلت إليه قوة بقيادة مدير جرجا وأسيوط ومعهم بعض القوات فتمكن الشيخ ومن معه من التغلب عليهم فأرسلت قوات جديدة بقيادة شاهين باشا ومعهم عدد من المدافع وحدثت بين هذه القوات وجموع الفلاحين معركة استخدمت فيها قوات الحكومة المدافع وانتهت بقتل الشيخ وبعض من معه وأمكن القضاء على الثورة ونفى كثير من الفلاحين خارج البلاد وخربت قرى فاو والرباينة والشيخ جابر والنهارة وتفرقت نساء الفلاحين وذريتهم فى البلاد وسلبت أموالهم ومات كثير منهم فى الجبال ويفهم من رواية على مبارك أن الشيخ المذكور قام بتنظيم الفلاحين فى وحدات ، جعل لكل منها قائدا على طريق تنظيم القوات النظامية(٣) ، وكما كانت بداية حكم إسماعيل مصحوبة بحالة من عدم الاستقرار بين

---

(١) Ibid, P 99

(٢) فاو هى إحدى قرى مركز طما بمديرية جرجا

(٣) على مبارك ، المرجع السابق ، ج ١٤ ، ص ٥٣

الفلاحين كانت السنوات الأخيرة من حكمه مميزة بعدم استقرار واضطراب واضحين بين الفلاحين . وهو الوضع الذى استمر حتى بداية الثورة العرابية . فقد شهدت السنوات الأخيرة من حكم إسماعيل ضعف الحكومة . وتدهور الاقتصاد بسبب التدخل الأجنبي الذى نسف هيبة الحاكم وزيادة الديون ليس فقط على الدولة بل أيضاً على الفلاحين .

كما شهدت هذه الفترة أيضاً كوارث طبيعية مثل الجفاف الذى ترتب عن الفيضانات المنخفضة فى سنتى ١٨٧٧ وسنة ١٨٧٨ ووباء الماشية الذى حدث فى سنتى ١٨٧٧ و ١٨٧٩[١] .

وقد أفاضت المصادر فى وصف الحالة التى تردى فيها الفلاحون فى السنوات الأخيرة من حكم إسماعيل فيقول بلنت « وكان الفلاحون فى ذلك الوقت فى أشد حالات الضنك وكان هذا هو العام الأول من الثلاثة أعوام الأخيرة المروعة فى حكم إسماعيل وكان إسماعيل صديق المفتش المشهور لا يزال فى أوج سلطته وحملة القراطيس الأجانب يحأرون مطالبين بدفع الأقساط والمجاعة على أبواب الفلاحين وكان من الأمور النادرة فى تلك الأيام أن يرى الإنسان شخصاً فى الحقول وعلى رأسه عمامة أو على ظهره أكثر من قميص .. وغصت مدن الأرياف فى أيام الأسواق بالنساء اللاتى أتين ليبيع ملابسهن وحليهن للمرابين الأروام لأن جامعى الضرائب كانوا فى قراهن والكرباج مشهراً فى أيديهم »[٢] .

ولقد نتج عن اتفاق جوشن وجوبير الذى سويت بمقتضاه ديون الخديوى أن أضيفت أعباء مالية قدرها ٧ مليون جنيه على عاتق الخزانة المصرية لم يكن تحصيلها من الفلاحين المفلسين ممكناً إلا باكراههم تحت وطأة الكرباج على ارتهان

---

(١) Baer G. Op. Cit, P 100

(٢) الفريد سكاون بلنت ، المرجع السابق ، ص ١٢

أراضيهم للرابين الأجانب الذين كانوا يرافقون جباة الضرائب فى كل مكان أثناء مرورهم فى القرى(١) .

ومما زاد الطين بلة أن النيل فى خريف عام ١٨٧٧ انخفض عن مفسوبه المعتاد فترتب على ذلك عجز فى محصول سنة ١٨٧٨ ولم يقف الخطب عند هذا الحد بل أن الطاعون البقرى تفشى بدرجة مروعة فى الماشية بالإضافة إلى هبوط سعر القطن هبوطاً كبيراً وكان نتيجة هذا كله أن ضربت المجاعة أطنابها فى الوجه القبلى بشكل لم يعرف مثله منذ أجيال عديدة وإذ ذاك خرجت النساء بأطفالهن هائمات على وجوههن متنقلات من قرية إلى أخرى فى طلب لقمة من العيش حتى اضطررن فى كثير من الأحيان إلى التزود بما كن يلقينه من فضلات فى الطرق وحثالتها(٢) .

وكان الآلاف الذين ماتوا جوعا بسبب قلة الغذاء فى الوجه القبلى نادراً ما تدفن جثثهم . وقد قرر أحد شهود العيان الذى كان ضمن اللجنة التى سارت فى النيل جنوبا فى شهر فبراير سنة ١٨٧٩ لحمل المؤن للمناطق التى أصابتها المجاعة أن عدد الأفراد الذين ماتوا جوعا نتيجة لنقص الطعام لا يقل عن عشرة آلاف يضاف إليها عدد آخر ماتوا نتيجة الأمراض التى أصابتهم بسبب الحرمان والعوز وكل هذا كان نتيجة مباشرة للفقر الناجم عن الضرائب الباهظة(٣).

وفى سنة ١٨٨٢ كتب عبد الله نديم سلسلة من المقالات فى جريدة الطائف تحت عنوان مصر وإسماعيل سجل فى إحداها أن إحدى السيدات جلدت بالكرباج حتى الموت لأنها رفضت أن تدلى بالمكان الذى كان زوجها يضع فيه

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٧

(٢) تيودور روزستين ، المرجع السابق ص ١١٤

(٣) البرت غرمان ، المرجع السابق ص ٢٣٨

ملاحظات حرة صفحة ١٢

نقوده وكان مدينا للحكومة بمبلغ ٤٥ قرشاً (١) .

وكان طبيعياً أن تنعكس حالة الفلاحين هذه فى شكل نوع من القلق أصبح ملحوظاً بصفة رئيسية فى المنطقة بين سوهاج وجرجا ، وظهر ذلك فى بداية الأمر فى حالات السرقة والقتل التى ظهرت فى تلك المنطقة لكن سرعان ما اتخذ الموقف شكلا مختلفاً فى سنة ١٨٧٩ عندما قويل جامعو الضرائب والجنود الذين أرسلوا إلى المنطقة بمقاومة من الفلاحين الذين هربوا إلى الجبال وكونوا عصابات مسلحة .

وفى سنة ١٨٨٠ امتد الاضطراب إلى مناطق إنتاج الأرز وكانت الأسباب هى نفسها التى أدت إلى ثورة الاقليم سنة ١٨٤٦ ، فمن الطبيعى أن يعمى فلاحو مناطق إنتاج الأرز من السخرة بل أكثر من هذا فإن هذه المناطق تحتاج فى فصل العمل إلى أيد عاملة من المناطق المجاورة غير أنه فى سنة ١٨٨٠ حدث خروج على هذه القاعدة حين طلب فلاحو هذه المناطق السخرة ونتيجة لهذا بدأ مشايخ القرى يتمردون على هذه الأوامر . وعندما استجابت الحكومة لهم وتراجعت عن أوامرها نجح هذا الوضع اقاليم أخرى على الاحتجاج ضد السخرة فقبض على كثيرين من الفلاحين ثم أفرج عنهم . لكنهم ظلوا على تمردهم فأعيد القبض عليهم مرة أخرى(٢) .

والحقيقة أن الفلاحين كانوا خلال حكم إسماعيل يحسون الظلم الواقع عليهم من جراء التمييز فى المعاملة بينهم وبين غيرهم من الفئات فى الريف وأصبح ذلك موضع شكواهم ، ففى تقرير عرض على تفتيش عموم الاقاليم ٢٦ ربيع أول سنة ١٢٨٩ (١٨٧٢) حول شكوى مقدمة من أهالى ناحية النجارية بالغربية جاء فيه

---

(١) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ ـ ١٨٨٢ ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٨٣

(٢) Baer G. Op. Cit. PP 100, 101

« إن مذكورين من الناحية تشكوا لتفتيش بحوى بأن زمام الناحية يبلغ ١٧٠٠ فدان منها على العربان ٨١٦ فدان والباقى على الاهالى والتعداد ٢٧٢ نفر ومنها جملة أنفار روك زراعتهم ١٦٠ فدان لم يطلعوا الاشغال ولم يدفعوا ما يخص الفدان .. » ويبحث هذه الشكوى عن طريق ناظر قسم بسيون اتضح أن هناك تميزا فى المعاملة فأطيان العرب يدفع أصحابها ضرائب أقل ولا يذهب أحد من العاملين فيها إلى الاشغال العامة كما أن أطيان « الروك » ومساحتها ١٦٠ فداناً مملوكة لبعض العلماء ويدفع أصحابها أيضاً ضرائب أقل مما يدفعه الفلاحون وفى نفس الوقت لا يذهب أحد من العاملين فيها إلى السخرة (١).

وهكذا كان التميز فى المعاملة موضع شكوى الفلاحين وموضع سخطهم إلى جانب سوء الاوضاع التى عانوا منها طوال تلك الفترة وهى الاوضاع التى قادتهم إلى المشاركة الواسعة فى الثورة العرابية .

---

(١) دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية الغربية من ١٨٦٥ ـ ١٨٩٤ ج ١ رقم ٢٧٠٨ عين ٥٥ مخزن ٧ ، عن تقرير مرفوع على تفتيش هموم الاقاليم فى ٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٨٩ نمرة ٢٥١ من تفتيش الوجه البحرى ، ص ٣٠٧ .

القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية

قبل أن نعرض لمواقف القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية لابد أن نعرض لفئة لعبت دوراً بارزاً فى الثورة وهى فئة المثقفين .

وقد نشأت هذه الفئة من خلال عمليات التعليم المدنى والبعثات التى أرسلت إلى أوربا وعادت متشبعة بالفكر الليبرالى .

ومن خلال حركة الترجمة وإنشاء مدرسة الألسن بالإضافة إلى العناصر السورية التى جاءت إلى مصر بعد حركة البحرية الشامية نتيجة لبطش السلطان عبد الحميد واستبداده ووضع هذا الفريق نفسه فى خدمة كبار الملاك فكانوا يعملون فى صحافة الحزب الوطنى التى تألفت أساساً من جريدتى « مصر » و« التجارة » اللتين كان يمتلكهما أديب اسحق بينما أسندت رئاسة تحريرهما إلى ميخائيل عبد السيد الذى لم يلبث أن أصدر جريدة الوطن ذات الصبغة السياسية البحتة وامتلأت هذه الصحف وغيرها من الصحف المصرية كالمفيد والحجاز والمحروسة والتنكيت والتبكيت بأحاديث الوطنية والحرية كما صارت تحمل حملات عنيفة على التدخل الاجنبى وبذلك أسهمت فى خلق رأى عام فى مصر وإلى جانب هؤلاء المثقفين المتأثرين بالفكر الليبرالى الاوربى ، وجد تيار آخر هو التيار الاسلامى الذى يرجع إليه الفضل الاكبر فى ربط الحركة الوطنية بالقواعد الشعبية ويرجع الفضل فى ظهور هذا التيار إلى جمال الدين الافغانى (١٨٣٩ — ١٨٩٧) الذى حضر إلى مصر سنة ١٨٧١ فى أوج أزمة التغلغل الاجنبى واستبداد الخديوى وأخذ يدعو فى مبادئه الثورية إلى الوقوف ضد الطغيان والاستبداد والأخذ بالنظم الدستورية وكان من أبرز دعوته فكرة الجامعة الإسلامية التى تقوم على تضامن الشعوب والدول الإسلامية لمواجهة الموجة الاستعمارية الغربية واعتبر الخطوة الأولى فى